(تصوير: عصام الريماوي)

رام اللّه والبيرة.

الإضراب يعم الضفة رفضا لإقرار الكنيست «قانون إعدام الأسرى» ومسيرة في رام اللّه

محافظات- الحياة الجديدة- عبد الباسط خلف- عماد أبو سمبل- وفا- عم، أمس الأربعاء، الإضراب محافظات الضفة الفلسطينية المحتلة تلبية لدعوة حركة «فتح» والقوى، رفضا لإقرار الكنيست الإسرائيلي «قانون إعدام الأسرى».

وكانت حركة «فتح»، دعت أمس الأول ابناء شعبنا الى الإضراب العام والشامل، وإطلاق حراك فلسطيني شامل، وتعزيز الجهود العربية والدولية، للضغط من أجل إسقاط هذا القانون، ومحاسبة الاحتلال على جرائمه المستمرة بحق أبناء شعبنا.

وقالت الحركة: إن هذا القانون الإجرامي لن يكسر إرادة شعبنا ولا عزيمة أسرانا، بل يزيدنا إصرارا على مواصلة النضال من أجل حريتهم وحقوقهم المشروعة.

رام اللّه

وفي رام اللّه التي عمها الاضراب الشامل، شارك مواطنون، نظمت مسيرة رفضا لقانون «إعدام الأسرى الفلسطينيين».

وجابت المسيرة التي دعت لها حركة «فتح» والقوى ومؤسسات الأسرى في محافظة رام اللّه والبيرة، شوارع وسط المدينة، وردد المشاركون خلالها هتافات تندد بـ»قانون اعدام الأسرى»، مطالبين المجتمع الدولي بالتدخل لوقف جرائم الاحتلال بحق الأسرى.

وكانت الهيئة العامة للكنيست صادقت الإثنين الماضي، بالقراءتين الثانية والثالثة، على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وقد صوت لصالح القانون 62 عضوا، فيما صوت 48 ضده، وامتنع عضو واحد عن التصويت.

ويقضي القانون بفرض عقوبة الإعدام على من «يتسبب عمدا بمقتل إنسان في إطار عمل يصنف على أنه عمل إرهابي». كما ينص المشروع على عدم إمكانية منح عفو في مثل هذه الحالات، ما يعني تثبيت الحكم دون إمكانية تخفيفه أو تغييره بقرار سياسي أو قانوني لاحق.

وشمل مشروع القانون، وفق نصه، فرض عقوبة إلزامية من دون الحاجة إلى إجماع قضائي، وتنفيذ حكم الإعدام شنقا بواسطة مصلحة السجون الإسرائيلية، على أن يتم تنفيذ الحكم خلال مدة محددة لا تتجاوز 90 يوما من صدوره.

ويتضمن القانون تمييزا في آلية تطبيقه بين داخل إسرائيل والضفة الغربية، إذ ينص على فرض عقوبة الإعدام في الضفة باعتبارها العقوبة الأساسية، مع منح المحكمة العسكرية صلاحية استثنائية لفرض السجن المؤبد في «ظروف خاصة»، على أن يحدد وزير الأمن سياسة الجهة القضائية المختصة بمحاكمة المتهمين.

كما يمنح مشروع القانون رئيس الحكومة صلاحية التوجه إلى المحكمة لطلب تأجيل تنفيذ حكم الإعدام في «ظروف خاصة»، على أن لا تتجاوز فترة التأجيل الإجمالية 180 يوما، رغم تحديد مهلة تنفيذ الحكم الأساسية بـ90 يوما من تاريخ تثبيته.

جنين تساند أسرى الحرية بإضراب شامل

وعم محافظة جنين، الإضراب الشامل. ومنذ ساعات الصباح، أقفلت المؤسسات الرسمية والخاصة والمصارف والمتاجر في جنين وريفها أبوابها، وخلت الشوارع من المركبات والمارة، وعلقت الدراسة لدارسي الثانوية العامة، ولم ينظم الطلبة للتعليم الإلكتروني.

وقال التاجر أحمد صلاح، إنه أقفل منشأته، وأعلن لزبائنه الالتزام بالإضراب، الذي وصفه لـ»الحياة الجديدة» بـ»أضعف الإيمان» من أجل مساندة الأسرى والمعتقلين، الذين يمرون بواحدة من أصعب الظروف منذ نكبة عام 1948.

ونشرت شركات ومتاجر على امتداد المحافظة منذ أمس الأول الثلاثاء، عبر صفحاتها في مواقع التواصل، التزامها بالإضراب؛ تلبية للدعوات الوطنية الرافضة لقرار برلمان الاحتلال لقانون يسمح بتنفيذ أحكام الإعدام بحق أسرى الحرية.

وقال الخمسيني أسيد العلي، وهو أسير محرر، سبق أن اعتقل إبان انتفاضة الحجارة، لـ»الحياة الجديدة» بأن القانون الاحتلالي المقر، أدخل عائلات الأسرى في حالة نفسية صعبة جدا.

ويتابع العلي المعطيات التي نشرتها مؤسسات الأسرى، حتى شهر آذار 2026، الذي شهد ارتفاعا في أعداد الأسرى والمعتقلين بنسبة 2.15٪، إذ بلغ عددهم أكثر من (9500) حتى بداية آذار الماضي، بينهم (73) أسيرة، و(350) طفلا، و(3442) إداريا، و(1249) ممن يصنفهم الاحتلال تحت مسمى «المقاتلين غير الشرعيين».

وعبر أهالي الأسرى والمعتقلين عن مخاوفهم من إقدام الاحتلال على المس بأبنائهم، وقالت هبة الشيخ إبراهيم لـ»الحياة الجديدة» إنها قلقلة على مصير ابنها، القابع في سجن مجدو منذ أكثر من عام.

وأضافت أن عائلات الأسرى تمر في أوضاع بالغة الصعوبة، وهي تناشد العالم كله من أجل فعل شيء.

وأوضحت أن لكل بيت فلسطيني قصة مع معتقلات الاحتلال، الذي لاحق ويلاحق منذ عام 1967 الأطفال والشبان والنساء والشيوخ، ويزج بهم في معتقلاته.

ويعاني الأسرى، وفق منظمات حقوقية، أوضاعا بالغة الصعوبة منذ تشرين الأول 2023، ويحرم الاحتلال ذويهم من زيارتهم أو التواصل معهم، في ظل ظروف معيشية وصحية وتنكيل وتعذيب مستمر، عدا عن تصاعد حالات الاعتقال الإداري.

أريحا

وعم الاضراب الشامل محافظة أريحا والأغوار حيث أغلقت المحال التجارية والمؤسسات العامة والخاصة، البنوك والمدارس والجامعات ابوابها، فيما توقفت حركة المواصلات العامة بشكل شبه كامل.

وبدت الشوارع الرئيسية والأسواق في مدنية أريحا خالية من الحركة، وسط التزام من التجار والمواطنين بالإضراب، في مشهد يعكس حالة من الإجماع الشعبي حول قضية الأسرى.

الخليل.

جنين.

حينما يرتدي «القتل والإجرام» ثوب القانون!

الخليل- الحياة الجديدة- وسام الشويكي- لم تكن الانتهاكات بحق الأسرى يوما، منفصلة عن السياسات القمعية والعدوانية التي تنتهجها سلطات الاحتلال داخل السجون؛ منذ شرّعت لنفسها عمليات الأسر والاعتقال لشعب يكافح للخلاص من نير الاحتلال، ولم تكن هذه الانتهاكات بحاجة لقوانين، فهي تمضي منذ سنوات كحكم مفتوح على الألم والمعاناة وارتقى على إثرها المئات من الحركة الأسيرة، غير أن إلباس جرم الإعدام للأسرى ثوب القانون يشكل تصعيدا خطيرا وبعدا جديدا، وسط صمت وخذلان دولي وحقوقي.

ويؤكد مدير عام نادي الأسير أمجد النجار، أن هذا القرار يشكل تصعيدا خطيرا في الانتهاكات الممارسة ضد الأسرى، واصفا إياه بالقانون الأكثر عدوانية ووحشية ضد شعبنا الفلسطيني، منذ اليوم الأول من الاحتلال الإسرائيلي، والذي رفع من مستوى الاعتداءات في الفترة التي تلت السابع من أكتوبر 2023.

وأكد النجار أن الأسرى داخل سجون الاحتلال يعانون من ظروف اعتقالية قاسية ومأساوية، من إهمال طبي وتنكيل وقمع ومنع إدخال الملابس والبرد والأمراض والإذلال.

ووصف النجار «الكنيست الإسرائيلي» بأنه جهة متطرفة يسن قوانين القتل والإعدام بحق شعبنا الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، وينطبق على الأسير الفلسطيني قوانين أسرى الحرب. وأضاف: نحن أمام متطرفين ومجرمين تفاخروا أمام العالم والمنظومة الدولية بإقرار قانون القتل.

وحذر النجار من مضي سلطات الاحتلال قدما بالقانون نحو تنفيذه، قائلا: «فالذي قتل أكثر من 70 ألف مواطن في حربه الأخيرة على غزة لن يتوانى في تنفيذ الإعدام بحق الأسرى». وهو بذلك يدق ناقوس الخطر ويدوي صارخا في أذني مؤسسات المجتمع الدولي، خاصة الحقوقية، كي تتحرك هذه المرة بشكل أكثر جدية وفاعلية نحو إبطال مفعول القانون، وعدم الاكتفاء بالإدانة.

وأضاف: «لا نريد بيانات إدانة واستنكار، نحن بحاجة لتحرك دولي ضاغط لإيقاف قانون الإعدام»، داعيا إلى عزل دولة الاحتلال وطردها من عضوية البرلمانات والمؤسسات والمنظمات الدولية، لا سيما بعد جرائمها التي فاقت كل الوصف.

إضراب شامل في الخليل رفضا لقانون الإعدام

وعلى إثر هذا الإقرار، شهدت محافظة الخليل إضرابا عاما شل مناحي الحياة فيها؛ حيث تعطلت مؤسساتها كافة، وأقفلت المحال التجارية أبوابها، وسكنت الشوارع عن الحركة؛ في مؤشر واضح على التزام المواطنين بالإضراب الذي دعت إليه القوى الوطنية والإسلامية رفضا وتنديدا بإقرار الكنيست قانون الإعدام.

وقال المواطن فوزي نصار، إن الالتزام بالإضراب يعكس حالة من الغضب والحزن في الشارع الفلسطيني إزاء إقرار قانون الإعدام بحق فئة تناضل لأجل الحرية والعيش بكرامة.

وأضاف: أنه من الأجدر أن يطبق هذا القانون على عصابات الاحتلال والمستوطنين الذين يواصلون ليل نهار قتل الشعب الفلسطيني وملاحقته في حياته اليومية.

وأكد أن مواصلة الاحتلال في تنفيذ هذا القانون سيدفع نحو رد شعبي يتحمل الاحتلال وحده تداعياته، داعيا إلى تحرك وقف انتهاك الأسرى وتوفير الحماية لهم.